The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.18,N 1, P P - 171-190
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع 1557 لسنة 2011
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 18 العدد1كانون الثاني 2026 ص ص 171- 190

تحليل النفقات العامة في العراق وقياس اثرها على الدين العام

Analysis of public expenditures in Iraq and measuring their impact on public debt

م.م بشير دوهان حمزه
Basheer Dohan Hamzah
basheer.d@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
Karbala University / College of Administration and

م.د حارث رحيم عطيه
Harith Raheem Atiyah
Harith.r@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

المستخلص

تعد النفقات العامة احدى اهم ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي والاستثمار والدين العام, ويهدف البحث الى تحليل هيكل النفقات العامة في العراق وقياس اثرها على الدين العام للمدة (2004- 2024) في ظل الظروف التي واجهت الاقتصاد بسبب التقلبات المستمرة في الايرادات النفطية وكذلك الظروف السياسية والاقتصادية. توصل البحث الى ان التوسع في الانفاق الجاري يؤدي الى تفاقم العجز المالي ومن ثم زيادة حجم الدين والتأثير سلباً على الاقتصاد وعلى الرغم من انخفاض التخصيصات الاستثمارية كنسبة من النفقات العامة فإنها لم تحقق الاثر المستهدف في تنويع الايرادات ورفع الطاقة الانتاجية, كما اظهرت النتائج غياب التخطيط المالي الذي يعد من اهم الاسباب التي ساعدت في تراكم الدين. يوصي البحث بضرورة اعادة هيكلة النفقات العامة من خلال تقليل حصة الإنفاق الجاري وتوجيه الجزء الاكبر من الانفاق العام نحو الانفاق الاستثماري المنتج والذي يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي والحد او تقليل نسب الدين العام .

الكلمات المفتاحية : النفقات الجارية، النفقات الاستثمارية, الدين العام، العجز المالي

Abstract

Public expenditures are one of the most important fiscal policy tools used by the state to achieve economic stability and influence economic variables such as gross domestic product, investment, and public debt. The study analyze the structure of public expenditures in Iraq and measure their impact on public debt over the period (2004-2024) in light of the conditions facing the economy due to the continuous fluctuations in oil revenues as well as political and economic conditions. thus increasing the size of the debt and negatively impacting the economy. Furthermore, investment expenditures,. The results also showed the absence of financial planning, which is one of the most important reasons that contributed to the accumulation of debt. The study need to restructure public expenditures by reducing the share of current expenditures and directing the largest portion of spending towards productive investment spending, helps drive economic growth and limit or reduce public debt ratios.

Keywords: Current expenditures, investment expenditures, public debt, fiscal deficit

المقدمة

تعد النفقات العامة من الركائز الاساسية للسياسة المالية للدولة والتي تستخدمها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية من خلال تلبية حاجات المجتمع المختلفة ودعم النشاطات وتحقيق عدالة توزيع الدخل إلا ان التوسع في الانفاق العام غير المدروس لاسيما في الدول النامية الريعية كالعراق يؤدي الى اختلالات خطيرة اذا لم يقابل زيادة الانفاق زيادة في الايرادات العامة.

شهد العراق في العقود الاخيرة زيادة ملحوظة في حجم الانفاق العام مدفوعاً بزيادة الايرادات النفطية في اغلب الاوقات وكذلك بالضغوط السياسية والاجتماعية والادارية في اوقات اخرى والذي انعكس سلباً على الموازنة العامة مسببةً العجز مما اضطر الحكومة الى اللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل هذا العجز ومن ثم تفاقم الدين العام وزيادة عبء المديونية ومن هنا تبرز اهمية هذه الدراسة وبيان العلاقة بين النفقات العامة والدين العام في ظل غياب تنويع الايرادات العامة وضعف الكفاءة المالية.

مشكلة البحث

يعتمد العراق على الايرادات النفطية كمصدر اساس لتمويل الانفاق العام ولن عدم تنويع مصادر الايرادات العامة والتوسع في الانفاق ادى الى اختلال استقرار الوضع المالي وتفاقم الدين العام ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

الى أي مدى تؤثر النفقات العامة على حجم الدين العام في العراق ؟

ماهي العوامل التي ساهمت في زيادة الدين العام؟

ما مدى فاعلية السياسة المالية وماهي الاجراءات الحكومية المتبعة لتحسين الوضع المالي ؟

فرضية البحث

استند البحث الى فرضية مفادها (ان التوسع في النفقات العامة غير المدروس لها أثر كبير ومباشر على الدين العام ومن ثم التأثير على الاستقرار المالي في العراق وان اجراء بعض التعديلات على هيكلية الانفاق العام يساعد في الحد من الاثر السلبي لأثر الانفاق العام على الدين العام).

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل النفقات العامة في العراق وقياس اثر هذه النفقات على الدين العام خلال المدة (2004-2024) كما يهدف البحث الى بيان مواطن الخلل في هيكل النفقات العامة وتقديم توصيات تساعد صانعي السياسة على ضبط وترشيد الانفاق مما يحد من تراكم عبء المديونية ويعزز الاستقرار المالي في العراق.

منهجية البحث

لإثبات فرضية البحث فقد تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات النفقات العامة في العراق خلال المدة (2004-2024) وقياس أثر هذه النفقات على الدين العام.

حدود البحث المكانية والزمانية: -

سيكون الاقتصاد العراقي البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة (2004 -2024).

المطلب الاول / الاطار المفاهيمي للنفقات العامة

اولاً: - مفهوم النفقات العامة

ترجع اهمية دور النفقات العامة الى كونها الاداة المستخدمة من قبل الحكومة لتحقيق اهدافها المتعددة وازدادت اهمية النفقات العامة مع زيادة توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لذلك فان نظرية النفقات العامة قد تطورت مع تطور دور الدولة فقد كان دور الدولة يقتصر على القيام بمهام الامن الداخلي والدفاع الخارجي وتسيير المرافق العامة الاساسية لذا كان دور النفقات العانة يقتصر على تحقيق هذه الاغراض فقط وان حجم النفقات العامة يتحدد بالحجم اللازم من اجل الوفاء بالحاجات العامة وان تحصيل الايرادات العامة يتحدد بالقدر الذي يمكن به تغطية حجم هذا الانفاق وعلى اساس ذلك كانت الدولة تقدس مبدأ توازن الموازنة . ولكن مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي ازدادت اهمية النفقات العامة واصبحت النفقات اداة ذات فعالية كبيرة في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن المطلوب وترتب على ذلك الخروج عن مبدأ توازن الموازنة واصبح من الممكن حدوث عجز في الموازنة لتحقيق اهداف الدولة المتعددة ". (ناشد,2008: 21-22)

تعرف النفقات العامة بانها "مبلغ من النقود تقتطعه الدولة او احدى المؤسسات العامة من اموالها بقصد اشباع حاجة عامة او تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية " (ابو الفتوح ,2014: 23) ,وكذلك تعرف بانها " مبالغ نقدية يقوم بإنفاقها شخص معنوي بهدف تحقيق منفعة عامة " (لطفي,1995: 128) ومن خلال التعريف

اعلاه يمكن تحديد عناصر النفقة العامة وهي ان النفقة العامة مبلغ نقدي, ويقوم بالإنفاق شخص عام, وان هدف الانفاق العام هو تحقيق منفعة عامة. (نسرين ومختار,2018: 112)

ثانياً:- تقسيمات النفقات العامة

ميزت النظرية المالية الحديثة النفقات العامة الى نفقات جارية ونفقات رأسمالية :

1- **النفقات الجارية:-** وهي التي تتكرر بصورة دورية من اجل تسيير الجهاز الاداري للدولة مثل النفقات على الاجور الرواتب ومشتريات السلع والخدمات والفوائد على القروض الداخلية والخارجية واعانات البطالة ومن الملاحظ ان هذا النوع لا يساهم في تكوين رأس المال وعادة ما يتم تمويل هذه النفقات بواسطة الايرادات العادية كالضرائب والرسوم. (خليل واللوزي,1999: 104)

2- **النفقات الرأسمالية:-** هي النفقات التي تساهم في تكوين رأس المال الثابت والثروة القومية فهي تعطي مردوداً وتسهم في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحريك عجلة النمو الاقتصادي, ويتم تمويل هذه النفقات من الايرادات غير العادية كالقروض الداخلية والخارجية والمساعدات ومن خلال الاصدار النقدي (عزري,2020: 21-22) ويمكن تقسيم هذه النفقات الى نوعين وهما :-

أ- النفقات الرأسمالية المباشرة:-وتتمثل بالإنفاق الحكومي لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وغيرها والتي تعمل على زيادة انتاج السلع والخدمات وبالتالي زيادة المعروض الكلي وسد حاجة السوق للاستهلاك المحلي وزيادة السلع المصدرة وتعزيز ميزان المدفوعات.(الكبيسي و حسن,2014: 281)

ب- النفقات الرأسمالية غير المباشرة :- وتتمثل بالإنفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية وهذه المشاريع تساهم في تحفيز وتحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاج وتمتاز هذه المشاريع بانها تحتاج الى فترة طويلة لإقامتها وارتفاع تكاليف تمويلها لذلك فان عبئها لا يقع على القطاع الخاص وانما يقع على القطاع العام . (قاسم,2023: 590)

المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي للدين العام

اولاً: - مفهوم الدين العام

كان الفكر الاقتصادي التقليدي يطالب بضرورة توازن الموازنة العامة السنوية واتخذ موقفاً عدائياً من سياسة الاقتراض لان القروض حسب رأيهم لا تحقق ايرادات عامة للدولة عليه لا يحق اللجوء للاقتراض إلا في حالات استثنائية كالحروب لان القروض تؤدي الى امتصاص ادخارات الافراد المخصصة للاستثمار في المشروعات الخاصة وينشأ عنه نقص في تكوين الاموال الرأسمالية الجديدة . لكن الاقتصادي (كينز) اثبت ان هذه الافتراضات غير صحيحة اذ بين ان جزء كبير من الاموال المدخرة لا تستثمر في المشروعات الانتاجية وانما توجد بشكل ودائع تحت الطلب في البنوك وبالتالي فان استخدام هذه المدخرات لا تؤدي الى نقص في الاستثمار الخاص, كما بين ان كثيرا من الاستثمارات خاصة في الدول النامية تكون غير منتجة تستخدم في شراء المجوهرات كالذهب والفضة او بناء المنازل والقصور الفاخرة وان استخدام هذه الاموال كقروض في مشاريع حكومية منتجة تساعد في تحسين

الوضع الاقتصادي وتحريك عجلة النمو مثلاً انشاء صناعات اساسية كإقامة مشاريع الطاقة والمواصلات(عمارة,2015: 54-55).

يعد الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الايرادات وتلجأ الدول لهذا المصدر تكون الايرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العامة وسداد القروض وفوائدها حيث يرى كينز ان الاقتراض اذا وجه لمشاريع استثمارية يمكن ان تؤدي الى رفع الانتاجية وزيادة الدخول الفردية ومن ثم ستزداد الحصيلة الضريبية وسوف لن تضطر الدولة لفرض ضرائب اخرى جديدة, يمثل الدين العام رصيداً متراكماً من الاقتراض لمدة سابقة وليس تدفقاً أي ان الدين العام هو رصيد من الالتزامات الحكومية ضمن فترات سابقة تلتزم بسدادها والوفاء بها لجهات معينة داخلية او خارجية ووفق جدول زمني محدد متفق عليه, وهناك عدة تعاريف للدين العام اذا يعرفه صندوق النقد الدولي بانه " مجموعة الديون المقصودة او المضمونة بواسطة الاجهزة العامة والمسددة الى المقيمين وغير المقيمين في البلد أي الاجانب وفق ميعاد استحقاق معين" (كاظم وعلوان,2020: 337), كذلك تعرف بانها " مبلغ نقدي من المال تقترضه الحكومة او أحد اشخاص القانون العام من الافراد او المؤسسات المالية الخاصة او العامة او من الدول الأخرى بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته الى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن الوفاء والتعهد برده ودفع فوائد عنه وفقاً لشروط الاتفاق"(القاضي,2014: 119).

ثانياً:- اهمية الدين العام

تبرز اهمية الدين العام من خلال كونها وسيلة تستعملها الحكومة لتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية ومنها التأثير على التوازن الاقتصادي والبطالة والتضخم وتنشيط الاقتصاد :

1- يعد الدين العام وسيلة مهمة لتجميع الادخارات والفوائض المالية لدى الافراد واستثمارها بشكل منتج والمساهمة في تغطية العجز في الموازنة وتحقيق التوازن الاقتصادي .
2- يمكن ان تقوم الحكومة بالقضاء او التخفيف من حالة الكساد والبطالة من خلال استخدام المدخرات الفائضة في مشاريع استثمارية انتاجية وبذلك توفر فرص عمل للعاطلين وتحسين مستوى دخولهم فتتحسن مستويات الاستهلاك والطلب الكلي .
3- يمكن ان يستخدم الدين لتمويل التنمية خاصة في الدول التي تعاني من نقص في رؤوس الاموال كالبلدان النامية اذ تعتمد على الاقتراض لتمويل مشاريعها التنموية . (رشيد واخرون,2021: 371)
4- يعمل الدين العام على تحقيق التوازن الاقتصادي اذا تم توجيه مبالغ الدين للنفقات الاستثمارية في مشاريع استثمارية ومشاريع البنى التحتية والذي يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي وكذلك تساهم ايرادات هذه المشاريع في دفع اقساط الدين والفوائد مستقبلا وعدم نقل عبئها للأجيال المقبلة على عكس فيما لو تم توجيه هذه الديون للنفقات الاستهلاكية .
5- للدين العام اهمية كبيرة للحد من التضخم وتقليل نسبته من خلال امتصاص جزء من القوة الشرائية للافراد وتقليل حجم السيولة وتقليل الطلب الكلي . (كاظم ومحمد,2023: 623)

المطلب الثالث / تحليل تطور النفقات العامة والدين العام في العراق للمدة (2004 – 2024)

يعتمد العراق كدولة ريعية على مادة اولية لتمويل النفقات العامة وهي النفط الخام والتي تتميز بان اسعارها متقلبة بتقلب الاسعار في الاسواق العالمية مما يجعل من النفقات العامة هي الاخرى متقلبة وغير مستقرة وبالتالي يكون التأثير كبير على خطط التنمية, ويمكن تحليل هيكل النفقات العامة في العراق بشقيها الجارية والاستثمارية والدين العام ,فمن خلال الجدول (1) نلاحظ انه في العام 2004 بلغت النفقات العامة (32117.5) مليار دينار ثم تراجع نمو النفقات العامة في العام 2005 بنسبة (17.88- %) , شهدت المدة (2006-2013) زيادة في حجم الانفاق الحكومي وبمعدلات نمو متباينة تراوحت بين (0.58 - 52.19 %) ومسجلة اعلى معدل لنمو الانفاق الحكومي في العام 2008 مع زيادة ما مخصص للانفاق الجاري والاستثماري ولقد جاءت هذه الزيادة في النفقات بسبب عمليات الاصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكومة وكذلك دعم اسعار البطاقة التموينية للمواطنين والتوسع في عمليات البناء والاعمار(**التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي, 2008: 15)** واستمرت الزيادة في الانفاق خلال هذه الفترة حتى وصل اقصاه في العام 2013 الى (119128) مليار دينار مع استحواذ الانفاق الاستثماري على الجزء الاكبر من الانفاق مقارنة بالسنوات السابقة والاعلى خلال مدة الدراسة اذ بلغ (40381) مليار دينار بينما بلغ الانفاق الجاري (78747) مليار دينار نتيجة ارتفاع اسعار النفط والايرادات النفطية وان ارتفاع سعر النفط كان بسبب عدة عوامل منها الانخفاض في سعر صرف الدولار واوضاع المنطقة غير المستقر وتداعيات الملف النووي الايراني(**التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي, 2010: 3)** , ومع انخفاض اسعار النفط في النصف الثاني من العام 2014 بسبب ارتفاع المعروض النفطي للولايات المتحدة الامريكية بسبب تنامي النفط الصخري **(صاري ,2019 : 403)** فشهدت المدة (2014-2016) انخفاض في الانفاق العام مسجلاً معدلات نمو سالبة بلغت (4.75 %) و (37.96 %) و (4.73 %) على التوالي مع انخفاض حجم الانفاق الجاري والاستثماري بسبب سياسة التقشف المتبعة من قبل الحكومة بسبب انخفاض اسعار النفط والايرادات النفطية , ثم عاودت اسعار النفط الارتفاع خلال المدة (2017-2019) بسبب قيام دول الاوبك في الحد من انتاج النفط وذلك للتحكم في سعره **(عبد المؤمن , 2020 : 57)** مما ساهم في دفع الانفاق الحكومي للارتفاع وبمعدلات نمو موجبة (12.56 %) و (7.13 %) و (38.15 %) على التوالي , اما في العام 2020 فقد انخفض الانفاق الحكومي فوصل الى(76082.4) مليار دينار وبمعدل سنوي (31.90- %) بسبب انخفاض الايرادات العامة والتي جاءت نتيجة توقف النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب العالمي على النفط بسبب تداعيات جائحة كورونا والزام العراق بخفض انتاج النفط بحسب مقررات اوبك + (**التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي, 2020: 45),**شهدت الفترة (2021-2024) ارتفاعات مستمرة وبصورة تدريجية في الانفاق العام حيث سجل العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في الانفاق العام وبشقيه الجاري والاستثماري فزاد الانفاق العام على ابواب الاعانات والدعم لمواجهة ارتفاعات الاسعار العالمية وتخفيف اثرها على بعض فئات المجتمع ويعزى ذلك الى خروج العراق من ركود عام 2020

وبشكل تدريجي كذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية الذي ساعد على تحسن الوضع المالي للعراق **(عزيز ,2024 : 49)**, وفي العام 2022 زاد حجم الانفاق الحكومي بنسبة (13.72 %) مقارنة بالسنة السابقة مع زيادة ما مخصص للانفاق الجاري حيث خصص لهذا الانفاق ما مقداره (104941.10) مليار دينار مقابل (12018.48) مليار دينار للانفاق الاستثماري وان هذه الزيادة في النفقات العامة جاءت بسبب ما نص عليه قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية الذي اصدره مجلس النواب سنة 2022 لتعويص نقص الانفاق والذي سمح بتخصيص مبلغ (22.2) مليار دينار للرعاية الاجتماعية ودعم الغذاء والطاقة وكذلك تخصيص (2.8) مليار دينار لتسديد فواتير المزارعين المتأخرة(**التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, 2022: 41-42)**,واستمرت الزيادة في العام 2023 حيث وصل حجم الانفاق الحكومي الى (142435.63) مليار دينار وكما هو معتاد كانت حصة الانفاق الجاري هي الاكبر مقارنة مع الانفاق الاستثماري نتيجة ارتفاع تعويضات العاملين بنسبة (8.3 %) بسبب زيادة المعينين من الموظفين ودفع اجور موظفي العقود وكذلك زيادة رواتب المتقاعدين بمبلغ (100000) مائة الف دينار كما زادت المنح والاعانات بنسبة (81.1 %) (**التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, 2023: 33-34)**, واخيراً في العام 2024 سجلت النفقات الحكومية الاجمالية (150527.34) مليار دينار وكانت حصة النفقات الجارية (125214.04) مليار دينار مسجلة اعلى انفاق جاري خلال مدة الدراسة في حين خصص للانفاق الاستثماري (25313.30) مليار دينار .

اما فيما يخص تحليل الدين العام فقد شهد العام 2004 اكبر حجم للدين العام (180421688) مليار دينار عراقي نتيجة تراكم عبء الدين العام خلال سنوات الحصار, ثم بدأ الدين العام بالانخفاض الى نهاية مدة الدراسة مقارنة بالعام 2004, حيث سجل الدين العام انخفاض تدريجي خلال المدة (2005-2008) نتيجة ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية وتراجع الدين الخارجي بعد ما تم الاتفاق مع دول نادي باريس في العام 2004 فيما يخص اعادة جدولة الديون وتنازل كثير من الدول الدائنة عن نسب كبيرة من ديونها **(الوائلي ونعمة,2020: 59)** فسجل الدين العام معدلات نمو منخفضة تراوحت بين (3.85- % - 33.58-%), ثم ارتفع الدين العام في العام 2009 فوصل الى (83780757) مليار دينار بسبب ازمة الرهن العقاري والتي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية نهاية العام 2008 وانتشرت الى بقية دول العالم (**الجبوري وحسين, 2018: 151)** فانخفضت اسعار النفط والايرادات في العراق وزاد العجز مما حتم اللجوء الى الاقتراض لسد العجز فزاد الدين العام ونما بمعدل (3.74%), ثم بدأ حجم الدين العام بالانخفاض خلال المدة (2010-2013) نتيجة قيام الحكومة في العام 2011 بتسديد اقساط فصلية من الدين القديم مع الفائدة ابتداءاً من 2011/1/31(**التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, 2011: 42)** , كذلك في العام 2012 حقق العراق ايرادات نفطية مرتفعة بسبب ارتفاع اسعار النفط اذ بلغ (107) دولار للبرميل الواحد مما ساعد على تسديد جزء من الديون(**التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, 2012: 46)**, شهدت المدة (2014-2017) تزايد ثقل الدين العام وارتفاعه بدءً من العام 2014 وبنسب نمو متفاوتة بسبب ترجع اسعار النفط الخام والايرادات العامة من ناحية ومن ناحية اخرى

فقد زاد الانفاق الحكومي فخصص جزء كبير منه لمحاربة الارهاب لسيطرته على مناطق واسعة وكذلك بسبب دمار وتخريب تلك المناطق فلجأت الحكومة الى الاقتراض من المؤسسات الدولية لتمويل ذلك الانفاق, كما قامت الحكومة في العام 2015 و2016 الى سحب جزء من الاحتياطيات المالية لتسديد العجز(**الراوي, 2019: 1-8)**, خلال عامي 2018 و2019 انخفض حجم الدين العام الى(122332844) و(68664648) مليار دينار على التوالي, ثم عاود الدين العام للارتفاع في السنوات اللاحقة بعد العام 2019 ففي العام 2020 بلغ معدل نمو الدين (44.28 %) مقارنة بالعام 2019 بسبب توقف النشاط الاقتصادي مع ظهور ازمة الركود الاقتصادي نتيجة لتداعيات جائحة كورونا وكذلك التزام العراق بتخفيض انتاج النفط حسب مقررات اوبك +, واستمرت الزيادة في الدين العام وذلك لتمويل الانفاق المتزايد على الامن الغذائي والتنمية في العام 2021 و2022 وكذلك زيادة الانفاق الحكومي فيما بعد على الرواتب للمعينين من الموظفين الجدد والزيادة في رواتب المتقاعدين وزيادات المنح والاعانات .

نلاحظ مما سبق ان حجم الانفاق الحكومي شهد تزايداً مما ادى الى زيادة حجم الدين العام وعبء المديونية, ويعتمد حجم الانفاق الحكومي على حجم الايرادات النفطية التي تزداد مع تزايد اسعار النفط في الاسواق العالمية مما يدل على ريعية الاقتصاد العراقي وهشاشته, اي ان مع زيادة اسعار النفط تزداد الايرادات النفطية ويزداد تبعاً لذلك حجم الانفاق العام غير ان هذه الزيادة في النفقات غالباً ما تتجه صوب الانفاق الجاري وليس الاستثماري حيث تكون حصة الانفاق الجاري اكبر من حصة الانفاق الاستثماري مما يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وضعف البنى التحتية بسبب قلة المشاريع الاستثمارية وتعميق الطابع الريعي للاقتصاد.

جدول (1) تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2024) **(مليار دينار)**

السنة	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	معدل نمو النفقات العامة%	الدين العام	معدل نمو الدين العام%
	1	2	3	4	5	6
2004	32117.5	29102.8	3014.7	-	180421688	-
2005	26375.2	21803.2	4572	-17.88	119834763	-33.58
2006	38806.7	32779	6027.7	47.13	115220021	-3.85
2007	39031.2	31308.2	7723	0.58	98064705	-14.89
2008	59403.4	47522.7	11880.7	52.19	80763428	-17.64
2009	65658	52567	13091	10.53	83780757	3.74
2010	83823	64351	19472	27.67	75901226	-9.40
2011	96662.8	66596.5	30066.3	15.32	79129249	4.25
2012	105139.6	75788.6	29351	8.77	73832715	-6.69
2013	119128	78747	40381	13.30	72721903	-1.50
2014	113473.5	88542.8	24930.8	-4.75	76386621	5.04
2015	70397.5	51832.8	18564.7	-37.96	100272103	31.27
2016	67067.4	51173.4	15894	-4.73	118286979	17.97
2017	75490.1	59025.7	16464.4	12.56	125421420	6.03
2018	80873.2	67052.9	13820.2	7.13	122332844	-2.46
2019	111723.5	87301	24422.6	38.15	68664648	-43.87

44.28	99069559	-31.90	3208.9	72873.5	76082.4	2020
2.41	101460044	35.18	13322.91	89526.75	102849.66	2021
-4.64	96749537	13.72	12018.48	104941.10	116959.58	2022
-5.84	91101515	21.78	24192.73	118242.90	142435.63	2023
11.52	101599860	5.68	25313.30	125214.04	150527.34	2024

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على :
- البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .
- وزارة المالية , دائرة الدين العام , قسم الدين العام, سنوات متعددة .
- العمودين (6,4) من عمل الباحثين .

المطلب الرابع / قياس اثر النفقات العامة على الدين العام في العراق للمدة (2004-2024)

خصص هذا المطلب لتقدير وتحليل العلاقة بين النفقات العامة والدين العام للمدة (2004-2024) باعتماد بيانات نصف سنوية (semi-annual) وباستخدام برنامج الافيوز (Eviews.12) واعتمدت طرق التحليل الاحصائي وفقاً لمنهجية التحليل للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) , وقبل الدخول بتقدير وتحليل النماذج القياسية لابد من اعطاء جدولاً بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي .

جدول (2) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المتغيرات	المتغيرات التابعة والمستقلة
LogG	النفقات العامة	متغير مستقل
LogD	الدين العام	متغير تابع

المصدر من عمل الباحثين

اولاً : توصيف النموذج القياسي

انموذج الإبطاء الذاتي الموزع (Autoregressive Distributed Lag – ARDL) حظي باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية القياسية، لاسيما في تحليل علاقات التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، وذلك منذ تقديمه من قبل (Pesaran et al. 2001) , ويتميز هذا النموذج بقدرته على دمج الخصائص الديناميكية لنماذج الإبطاء الذاتي مع نماذج الإبطاء الموزع ضمن إطار واحد، بما يسمح تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آنٍ واحد، حتى في حالة اختلاف درجات تكامل المتغيرات بين I0 و I1 , ويعتمد انموذج ARDL على إدراج القيم المتباطئة لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى جانب القيم الحالية للمتغيرات التفسيرية مما يجعله مناسبًا لدراسة ديناميكية التكيف في سوق المتغيرات الاقتصادية , ويُعبَّر عن الصيغة العامة للنموذج على النحو الآتي (289-Pesaran et al, 2001:326) :

$$\Delta Y_t = \propto_0 + \theta y_{t-i} + \theta x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta i \, \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta i \, \Delta x_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل:

θ: الفرق الأول للمتغيرات، بما يعكس التغيرات قصيرة الأجل.

βi: معاملات العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات, Δ: معاملات الديناميكية قصيرة الأجل.

N: عدد فترات الإبطاء المثلى، والتي قد تختلف بين المتغيرات.

ϵt: حد الخطأ العشوائي، ويفترض أن يكون ذا متوسط صفري وتباين ثابت وخاليًا من الارتباط الذاتي.

يمكّننا هذا النموذج من اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل باستخدام منهجية حدود التكامل (Bounds Testing Approach)، فضلاً عن تقدير سرعة التكيف نحو التوازن في حال حدوث صدمة قصيرة الأجل، الأمر الذي يعزز من كفاءته التطبيقية في الدراسات الاقتصادية الكلية والمالية.

يتناول البحث تقدير العلاقة بين النفقات العامة والدين العام للعراق للفترة الزمنية 2004-2024 وتم تحديد الصيغة العامة للانموذج وفقا للمعادلة الاتية :

$$\Delta \log D_t = \propto_0 + \theta 1 logD_{t-i} + \theta 2 logG_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta 1\, \Delta logD_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta 2\, \Delta logG_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots \textbf{(2)}$$

اذ ان :

D : الدين العام , G : النفقات العامة , Δ : الفرق الاول للمتغيرات , $\propto_0$: الحد الثابت .

N: الحد الاعلى لمدة الابطاء المثلى , $\theta 1, \theta 2$: الميل (slope) في الاجل الطويل .

β1,β2 : الميل (slope) في الاجل القصير , ϵt : حد الخطأ العشوائي .

ثانيا : تحديد البيانات

تم استعمال بيانات النفقات العامة (LogG) وبيانات الدين العام (LogD) بالاسعار الجارية وقد جرى تحويل السلاسل الزمنية للمتغيرات من سنوية الى نصف سنوية للمدة (2004-2024) من خلال برنامج Eviews وذلك نظرا لقلة عدد المشاهدات والبالغة (21 مشاهدة) ، اذ ان اختبارات جذر الوحدة تحتاج الى ما لا يقل عن (22 مشاهدة) كما ان انموذج ARDL بحاجة الى ما لايقل عن 30 مشاهدة , وبأخذ صيغة اللوغاريتم الطبيعي وبهذا يكون عدد المشاهدات (42 مشاهدة) , ويوضح الشكل (1) البيانات المبحوثة :

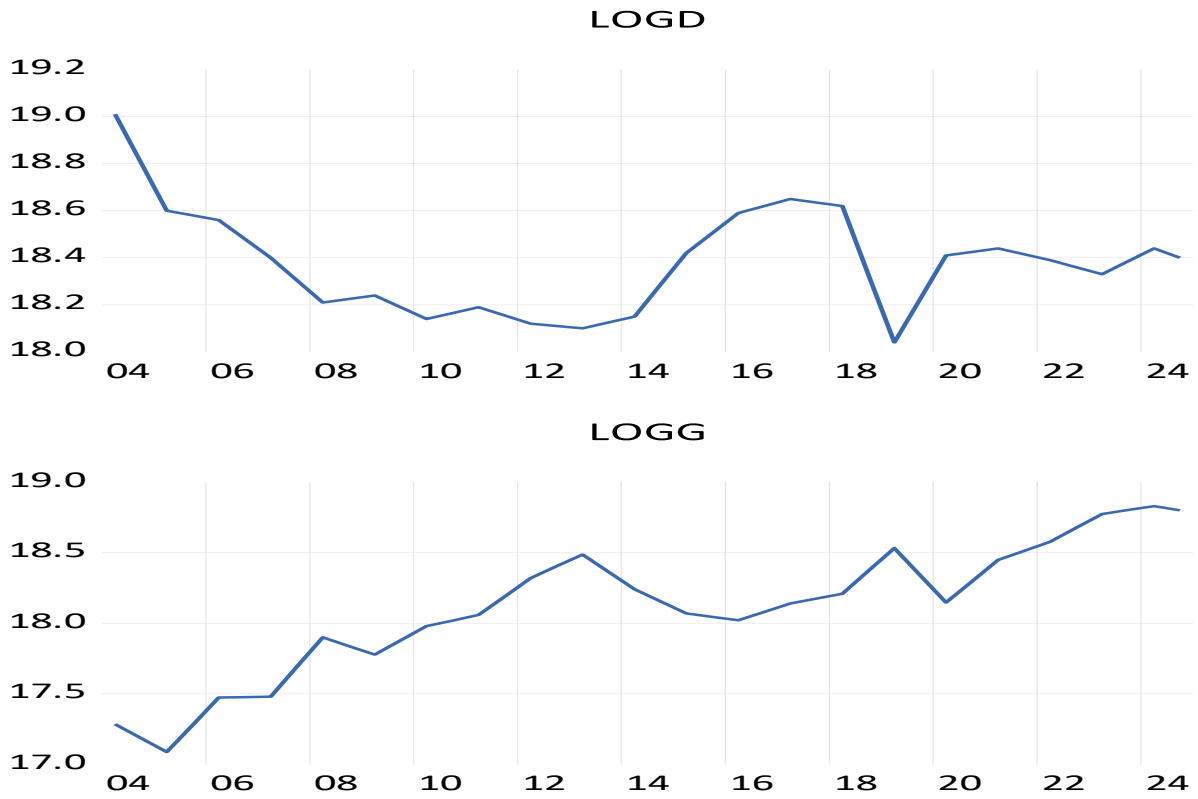

شكل (1) البيانات المبحوثة في البحث

ثالثاً : اختبار استقرارية المتغيرات

تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة , اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل, وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (3):-

جدول (3) اختبار ديكي فولر الموسع

Variable	Lag Length	Level			First-Difference		
		A	B	Non	A	B	Non
LogG	**I(1)**	**-1.20**	**-2.43**	**1.51**	**-6.55***	**-6.47***	-6.24*
LogD	**I(1)**	**-3.16***	**-2.95**	**-0.64**	**-6.22***	**-6.45***	-6.19*

A : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط , **B :** تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام , **non :** تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام , * **:** تعني معنوي عند مستوى معنوية 5% , ** **:** تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

-المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

نلحظ من الجدول (3)ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع الدين العام (LogD) والمتغير المستقل النفقات العامة (LogG) غير مستقرة عند المستوى (Level) لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First-

Difference) للسلاسل الاصلية , اذ انها استقرت عند مستوى معنوية 5% وستكون متكاملة من الدرجة (I1) سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام.

رابعاً : انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

بعد اختبار استقرارية المتغيرات تم تقديرانموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الدين العام وبمدد ابطاء (2):

جدول (4) نتائج انموذج ARDL لدالة الدين العام

Dependent Variable: LOGD
Method: ARDL
Date: 12/30/25 Time: 22:20
Sample (adjusted): 2005S1 2024S2
Included observations: 40 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOGG
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGD(-1)	1.027327	0.146419	7.016341	0.0000
LOGD(-2)	-0.443984	0.119122	-3.727135	0.0007
LOGG	-0.529041	0.113565	-4.658498	0.0001
LOGG(-1)	0.399305	0.181747	2.197034	0.0351
LOGG(-2)	-0.211463	0.127590	-1.657362	0.1069
C	13.59220	3.390307	4.009137	0.0003
@TREND	0.011404	0.003373	3.381138	0.0019

R-squared	0.891848	Mean dependent var	18.34900
Adjusted R-squared	0.872185	S.D. dependent var	0.176487
S.E. of regression	0.063096	Akaike info criterion	-2.530678
Sum squared resid	0.131378	Schwarz criterion	-2.235124
Log likelihood	57.61356	Hannan-Quinn criter.	-2.423815
F-statistic	45.35458	Durbin-Watson stat	1.662568
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول(4) نتائج تقدير انموذج ARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (R2=0.89) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 89% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (87%) وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة (45.35) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم (H0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1: b≠0) .

خامساً : اختبار وجود علاقة تكامل مشترك(Bounds Test)

اي اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (5)

جدول (5) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الدين العام

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.133910	10%	4.05	4.49
k	1	5%	4.68	5.15
		2.5%	5.3	5.83
		1%	6.1	6.73

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار الحدود (F Bounds Test) الذي يستخدم للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الدين العام والنفقات العامة , ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت اكبر من (F الجدولية العظمى) البالغة (5.15) عند مستوى معنوية 5% , عليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل , وهذا يعني ان المتغيرين يسيران معا عبر الزمن ولا يبتعدان عن بعضهما بشكل عشوائي .

سادساً : اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (6).

جدول (6) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الدين العام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.444876	Prob. F(2,31)	0.2512
Obs*R-squared	3.410768	Prob. Chi-Square(2)	0.1817
Heteroskedasticity Test: Harvey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.801421	Prob. F(6,33)	0.1293
Obs*R-squared	9.868877	Prob. Chi-Square(6)	0.1303
Scaled explained SS	9.174190	Prob. Chi-Square(6)	0.1640

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (6) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% اذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس.

سابعاً : اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير الصيغة العامة لانموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لانموذج دالة الدين العام للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها , ويتم ذلك من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

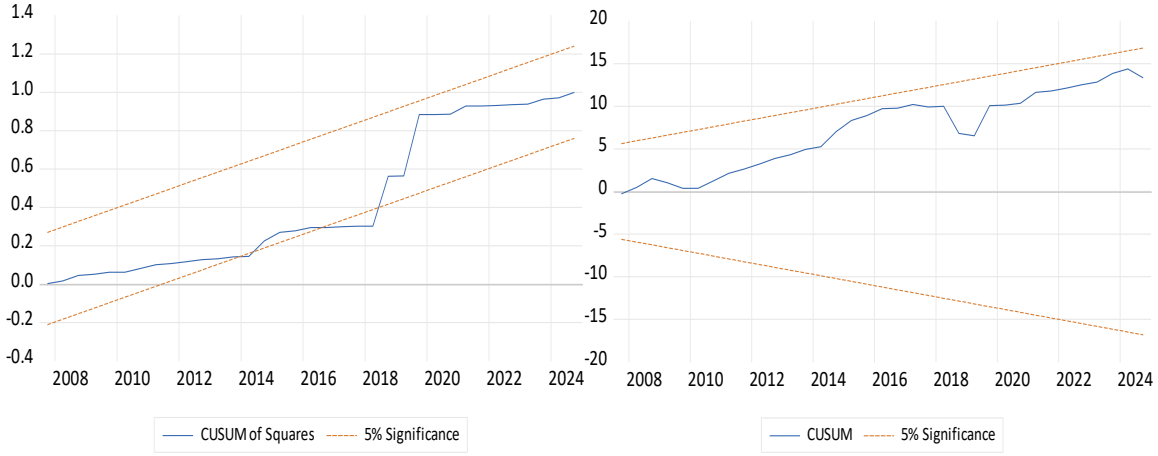

شكل (2) الاستقرار الهيكلي لدالة الدين العام

يلاحظ من الشكل اعلاه ان احصاءة اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% , وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة , كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) اذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% , ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

ثامناً : اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية المدرج التكراري (Histogram).

اشار اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram) بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً (normal) ذلك كون قيمة Jarque – Bera والبالغة (2.02) وان p – value لهذه المعلمة والبالغة (0.36) وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية 5% الامر الذي يشير الى وجود توزيع طبيعي للاخطاء العشوائية ، لذا نقبل فرضية العدم

(H0) التي تشير الى وجود التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك.

ونلاحظ من خلال (Sample) على الرغم من أن السلاسل البيانية للبيانات تبدأ من النصف الأول من عام 2004، إلا أن عينة التقدير الفعلية تبدأ في فترة لاحقة من 2005S1 وذلك نتيجة إدراج المتغيرات المتباطئة واستخدام تحويلات الفروق الأولى ، مما يؤدي إلى الفقدان التلقائي لبعض المشاهدات الأولية ويُعدّ هذا الإجراء ممارسة معيارية في نماذج القياس الاقتصادي للسلاسل الزمنية.

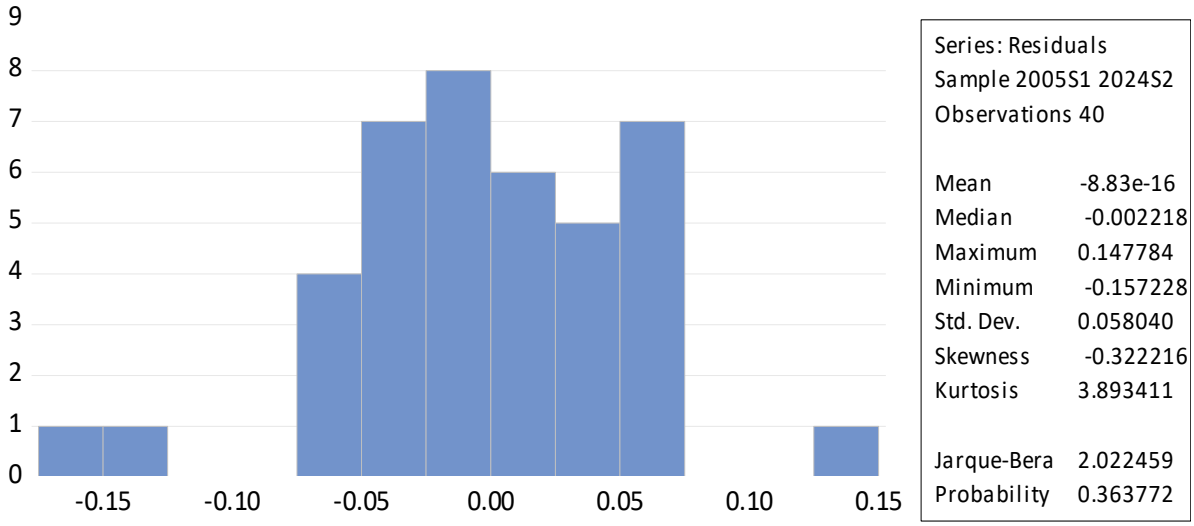

شكل بياني (3) اختبار التوزيع الطبيعي Histogram لدالة الدين العام

تاسعاً : تقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل

وفقاً لمنهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (7).

جدول (7) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الدين العام

ECM Regression
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.60361	3.076604	4.421631	0.0001
D(LOGD(-1))	0.443984	0.107412	4.133464	0.0002
D(LOGG)	-0.529041	0.097682	-5.415947	0.0000
D(LOGG(-1))	0.211463	0.110386	1.915663	0.0641
CointEq(-1)*	-0.416658	0.094313	-4.417803	0.0001

Levels Equation
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGG	0.818893	0.140588	5.824790	0.0000
@TREND	0.027370	0.004895	5.591814	0.0000

EC = LOGD - (0.8189*LOGG + 0.0274*@TREND)

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

تحليل العلاقة في الأجل القصير (Short-Run)

تأثير النفقات العامة الحالية D(LOGG) : المعامل سالباً وبقيمة (0.529-) هذا يعني أن زيادة الإنفاق العام في المدى القصير جداً (في نفس السنة) قد ترتبط بانخفاض الدين العام و يعود ذلك إلى "الارتباط النفطي". ففي سنوات الطفرة النفطية تزداد النفقات العامة (G) بشكل كبير، وفي نفس الوقت تتوفر سيولة مالية تقلل من حاجة الحكومة للاقتراض أو تسمح بتسديد جزء من الديون، مما يخلق علاقة عكسية مؤقتة.

تأثير النفقات العامة المبطئة D(LOGG(-1) : المعامل موجباً (0.211) ولكنه معنوي عند مستوى 10% فقط هذا يشير إلى أن أثر الإنفاق في السنة السابقة يبدأ في الضغط على الدين العام لاحقاً , في الاقتصاد لا تظهر نتائج القرارات المالية فوراً وهذا المعامل يبين لنا أن ما أنفقته الحكومة في السنة السابقة يؤثر على حجم الدين العام في السنة الحالية , وجود إشارة موجبة يعني أن زيادة الإنفاق العام في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الدين العام في السنة الحالية بمقدار (0.21) وهذا يعود لعدة أسباب في الحالة العراقية:

فجوة التمويل المتأخرة: غالباً ما يتم توقيع عقود المشاريع أو الالتزام بنفقات تشغيلية في سنة معينة ولكن التمويل الفعلي (الاقتراض) لتغطية هذه الالتزامات قد لا يكتمل أو لا يظهر أثره في الدفاتر كـ "دين" إلا في السنة التالية.

خدمة الدين (الفوائد): الإنفاق الواسع في السنة السابقة (الممول بالعجز) يولد فوائد وأقساطاً تستحق في السنة التالية، مما تضطر الدولة للاقتراض مجدداً لسدادها، وهذا ما يسمى بـ "تدوير الدين".

جمود النفقات التشغيلية: يذهب جزء كبير من الإنفاق نحو الرواتب والمنح بمجرد زيادة هذه النفقات في سنة معينة يصبح من الصعب جداً تقليصها في السنة التالية (أثر المزلاج - Ratchet Effect). فإذا انخفضت الإيرادات النفطية، تضطر الحكومة للاقتراض للحفاظ على هذا المستوى المرتفع من الإنفاق الذي تقرر سابقاً.

اما تأثير الدين العام المبطأ D(LOGD(-1)) : المعامل موجباً وبقيمة (0.443) ومعنوي جداً فهذا يعكس القصور الذاتي للدين , أي أن تراكم الديون في الماضي يولد ضغوطاً لزيادة الدين في الحاضر (بسبب فوائد الدين أو العجز الهيكلي).

اما تحليل حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1) والبالغ قيمته (0.4166-) يحمل الإشارة السالبة ومعنوية عالية جداً (0.0001) تأكيدا لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الدين العام والنفقات العامة وان قيمة الحد تعني أن حوالي 41.6% من الاختلالات (الانحرافات) عن التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحها في كل وحدة زمنية (غالباً سنة) للعودة إلى وضع التوازن وهذه السرعة تعتبر متوسطة إلى سريعة ، مما يدل على استجابة الدين العام للتغيرات في السياسة الإنفاقية .

تحليل علاقة الأجل الطويل (Levels Equation)

LOGD = 0.8189 LOGG + 0.0274 @TREND

ان معامل النفقات العامة (LOGG) في الاجل الطويل بلغ (0.818) وهي موجبة ومعنوية جداً عند مستوى 5% (Prob = 0.0000) , اي ان زيادة النفقات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الدين العام بنسبة 81% تقريباً في الأجل الطويل وهذه النسبة المرتفعة (قريبة من الواحد الصحيح) تعكس ارتباطاً عضوياً بين الإنفاق والمديونية وهي تؤكد أن العجز في الموازنة العراقية عجزا هيكليا , فكل توسع في الإنفاق (خاصة الاستهلاكي والرواتب) يترجم بشكل شبه مباشر إلى زيادة في تراكم الدين العام لسد فجوات التمويل.

ان أثر الزمن (@ TREND) البالغ (0.027) هو موجب ومعنوي ويشير إلى وجود نمو تلقائي في الدين العام بمرور الزمن بمعدل 2.7% سنوياً، بغض النظر عن التغيرات في النفقات و قد يعود ذلك إلى تراكم الفوائد المركبة على الديون السابقة أو الالتزامات المالية المتنامية الناتجة عن التضخم السكاني والاحتياجات الأساسية التي تضغط على الخزينة العامة بشكل مستمر.

تشير هذه النتائج إلى أن السياسة المالية في العراق تعاني من "تبعية المديونية للإنفاق". فالعلاقة طردية وقوية جداً، مما يعني أن أي محاولة لخفض الدين العام في العراق لن تنجح ما لم يصاحبها ضبط حقيقي للنفقات العامة كما أن معنوية معامل الزمن تؤكد أن التأخر في معالجة الديون يجعلها تتزايد تلقائياً بفعل الزمن (الفوائد)، مما يزيد من تعقيد المشكلة المالية.

الاستنتاجات

1- وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والدين العام في العراق اذ ان التوسع المستمر في النفقات العامة وخاصة الجارية منها تؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة ومن ثم اللجوء الى الاقتراض وزيادة الدين العام وهذا مطابق للفرضية .

2- هيمنة النفقات الجارية على هيكل النفقات العامة مما يمثل عاملاً اساسياً في تفاقم وزيادة عبء الدين العام حيث ان نسبة كبيرة من الموارد توجه نحو الاجور والرواتب والدعم مقابل ضعف ما مخصص للانفاق الاستثماري وبالتالي لا تؤدي النفقات العامة وظيفتها الايجابية نحو تنشيط وزيادة النمو الاقتصادي .

3- الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية جعل الاقتصاد العراقي عرضةً للصدمات الخارجية ففي حالة انخفاض اسعار النفط يتم اللجوء الى التوسع في الاقتراض والدين العام مما ينعكس سلباً على الاستدامة المالية.

4- ثبوت وجود علاقة توازنية طويلة الأمد (التكامل المشترك):أكدت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية مستقرة في الأجل الطويل بين النفقات العامة والدين العام في العراق، حيث تجاوزت قيمة F المحسوبة (6.133) القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع المستويات المعنوية القياسية ، وهذا يعني أن السياسة المالية في العراق تتسم بارتباط عضوي وهيكلي اذ لا تنفصل حركة المديونية عن مسار الإنفاق العام عبر الزمن.

5- من نتائج معادلة الأجل الطويل أن النفقات العامة تمارس تأثيراً طردياً قوياً ومعنوياً على الدين العام إذ تؤدي زيادة الإنفاق بنسبة 1% إلى زيادة المديونية بنسبة 0.82% تقريباً وأظهرت النتائج وجود اتجاه تلقائي (Trend) لنمو الدين بمرور الزمن بنسبة 2.7% سنوياً، مما يشير إلى أن تراكم الديون في العراق هو نتاج لسياسة إنفاقية توسعية وضغوط زمنية (مثل فوائد الدين) تزيد من أعباء الموازنة العامة بشكل مستمر.

التوصيات

1- ضبط السياسة المالية والتحكم بمعدل نمو النفقات العامة بحدود معدل نمو الايرادات المتاحة وذلك لتجنب العجز في الموازنة العامة ومن ثم تجنب اللجوء الى الاقتراض العام وزيادة حجم الدين العام.

2- المراقبة الجادة لعجز الموازنة الحكومية وكذلك الدين العام ومنع تجاوزهما النسب المعيارية او عدم تخطيهما الحدود الآمنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع امكانية توجيه الديون العامة نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة والمدرة للموارد المالية والتي تساعد في تمويل الموازنة العامة وتسديد الدين والفوائد المترتبة عليه.

3- يمكن للحكومة بناء خطة للاستفادة من الوفورات المالية المتحصلة من سنوات ارتفاع اسعار النفط وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

4- زيادة نسبة ما مخصص للنفقات الاستثمارية من مجموع النفقات الحكومية وخاصة عند ارتفاع اسعار النفط والايرادات النفطية مما يساهم في زيادة قدرة الاقتصاد المالية .

5- تنويع مصادر الدخل وعدم الاتكال على المورد النفطي مع تطوير وتفعيل الجهاز الضريبي والقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وذلك لزيادة حصيلة الايرادات والحد من اثر تقلبات اسعار النفط السلبي على الاقتصاد .

المصادر

الكتب

1- ابو الفتوح, يحيى عبد الغني،2014، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، الادارة العامة للطباعة والنشر، الرياض, السعودية .
2- القاضي،حسن محمد ,2014 ، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
3- لطفي, علي,1995 ، المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
4- ناشد، سوزي عدلي،2008، اساسيات المالية العامة -النفقات العامة-الايرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت لبنان.
5- خليل,علي محمد واللوزي,سليمان احمد،1999، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ,الاردن.
6- عمارة, رانيا محمود،2015، المالية العامة الايرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.

البحوث والرسائل والاطاريح

1- الجبوري مهدي سهر وحسين ،خضير عباس,(2018), تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية ، دار الايام ، الاردن .
2- الراوي, احمد عمر ،2019, السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الانبار،كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(11), العدد (27) .
3- رشيد, ايناس محمد واخرون,2021، تحليل أثر الدين العام على الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في العراق : دراسة في ظل أثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020) ، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، المجلد(29), العدد (52).
4- صاري، اسماعيل ومختار بوضياف ،2019, سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة خميس مليانة- الجزائر، المجلد(10), العدد (1) .
5- عبد المؤمن, بلهوشي ،2020, أثر تغيرات اسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة 2006-2018، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 .
6- عزري، حميد، 2020، أثر النفقات العامة على التضخم(دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1990-2017), اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر, الجزائر.
7- عزيز،جعفر عبد الامير ،2024, تحليل اثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي دراسة قياسية لحالة العراق للمدة 1980-2021 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية, المجلد(22), العدد (80) .
8- قاسم ,سعاد عبد القادر, 2023، الانفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلب الايرادات النفطية والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية، مجلة الجامعة العراقية ،جامعة بغداد، مركز البحوث والدراسات, العدد (85).
9- كاظم ,بيداء جواد ومحمد, علاء جاسم,2023، قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(15), العدد (46).
10- كاظم, اسراء صادق وعلون, غفران حاتم,2020، تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(26), العدد (52).

11- الكبيسي ,محمد صالح وحسن, نضال قادر,2014، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غر النفطي في العراق للمدة (1990- 2011) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(20), العدد (78).
12- نسرين، كزيز ومختار, حميدة،2018، ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدورة(دراسة حالة الجزائر 2007 -2017)، مجلة الابداع، جامعة البليدة, الجزائر، المجلد(8)، العدد (1).
13- الوائلي خضير عباس ونعمة زينب هادي ،2020 , مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(15), العدد (56) .

المصادر الاجنبية

1- Pesaran et al, 2001, "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships" ,Journal of applied econometrics, Vol.16, No.3, PP.289-326

التقارير

1. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ,سنوات متفرقة.
2. وزارة المالية , دائرة الدين العام ,قسم الدين العام , سنوات متعددة .